

التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري¹

ربيع نصر

- 1- مقدمة
- 2- الأدبيات
- 3- المنهجية والنموذج
- 4- التقدير والنتائج
- 5- مقارنة الحالة النمطية بالفعلية في سورية
- 6- التغيرات الهيكلية والخطة الخمسية العاشرة:
- 7- المراجع

اعتمد هذا البحث الى حد كبير على بحث مشترك مع الدكتور بلقاسم العباس في المعهد العربي للتخطيط بالكويت فله خالص
الشكر والتقدير .

ربيع نصر*

يعد التحول الهيكلي أحد المدارس الهامة في اقتصاديات التنمية والتي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين بزيادة أثر لويس، لدراسة أثر التغيير الهيكلي على كل من النمو و التنمية. ويمثل التحول الهيكلي عاملاً هاماً في العملية التنموية حيث تتحقق الزيادة في النمو من خلال التغيير في تخصيص الموارد وعملية التراكم. ويساعد فهم الدول النامية لأنماط التحول الهيكلي في وضع استراتيجيات تنموية أكثر وضوحاً ساعية نحو الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الأمثل.

وقد أثبتت الدراسات التطبيقية مجدداً أن في معظم الدول النامية التي حققت معدلات نمو عالية كان ذلك مترافقا مع تحول هيكلي وتكنولوجي وارتفاع في مستوى مهارة العاملين بالاضافة الى كثافة رأس المال في النشاطات الاقتصادية (انكتاد 2003).

لكن السؤال الرئيسي هنا هل يوجد نمط للتحول الهيكلي يمكن تعميمه بحيث يكون المرور عبر مراحل المختلفة شرطا في انتقال الدول نحو مراحل تنموية أرقى؟

هناك مجموعة من العوامل التي تعزز الافتراض القائل بنشابه الأنماط التنموية بين الدول منها: النمط الاستهلاكي خاصة الغذائي الذي يتراجع مع ازدياد الدخل (قانون أنجل)، وأهمية التراكم في العملية التنموية ، والتقارب التقاني والتجارة الدولية. لقد تعزز هذا التقارب منذ التسعينات حيث تم تعميم أنماط الاستهلاك وربط سلاسل الانتاج وانتقلت التقانة و المعلومات بالاعتماد على ثورة الاتصالات بشكل أكبر مما يعزز التقارب في تجارب الدول التنموية.

بينما الأسباب للاختلاف بين الدول ترتبط بالأهداف الاجتماعية والسياسات في كل بلد بالاضافة الى المؤسسات وطبيعتها المختلفة وتوزيع النفوذ بين شرائح المجتمع وتاريخ البلد والتأثر بالقوى الاقتصادية والسياسية الخارجية كما يلعب حجم البلد (الجغرافيا، السكان، الدخل) و الموارد الطبيعية والبشرية والتركيبية العرقية والاثنية وعدم المساواة في الحصول على رأس المال الأجنبي عوامل تسهم في اختلاف نماذج التنمية.

ان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد الملامح المشتركة للعملية التنموية خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي الكبير منذ تسعينات القرن الماضي. يضاف الى ذلك عودة الاهتمام بالتصنيع كعنصر رئيسي في عملية التنمية والذي تعزز من خلال تجارب دول جنوب وشرق آسيا الناجحة والتي لعب فيها التصنيع دوراً رئيسياً في تحقيق معدلات نمو مرتفعة والانتقال الى مراحل تنموية أرقى.

في القسم الآخر من الدراسة سيتم مقارنة ما تم انجازه على صعيد التحول الهيكلي في سورية مع الأنماط التنموية العالمية وملاحظة أهم نقاط التميز والاختناق في عملية التحول الهيكلي مع التركيز على الخطة الخمسية العاشرة.

• تعريف التحول الهيكلي:

يوجد تعريف واسع للتحول الهيكلي : مجموعة التغييرات الاقتصادية والمؤسسية الضرورية لاستمرار نمو الدخل القومي (شينيري 1989). وتعريف ضيق (وهو الذي تتبناه الدراسة): هو عملية زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري وتغيير هيكلية الطلب والانتاج والتجارة وتوسع للحضر ومعدلات أمية أقل وحياة أطول بالتوازي مع زيادة مستوى دخل الفرد للوصول الى مرحلة تنموية متقدمة. (شينيري 1989)

2- الأدبيات:

النظريات التي تعرضت لأنماط التحول الهيكلي هي بشكل رئيسي:

فيشر 1939 وكلاك 1940 شرحا ضرورة الانتقال من القطاع الزراعي الى الصناعي الى الخدمات أثناء عملية التنمية.

كوزنتز 1955 قدم دراسة عن سمات النمو الحديث في الخمسينات واستخلص : بأهية تغير هيكلية العمالة في النمو الاقتصادي. أما كالدور 1967 ربط بيبين التصنيع ونمو الانتاجية الأمر الذي تأكد من خلال تجربة جنوب شرق آسيا (روس ، 2000)

نظرية (لويس 1954) التي اعتبر أن التحول الهيكلي يحدث بوجود قطاعين أحدهما أولي زراعي مع فائض في العمالة وآخر صناعي حديث. بحيث يتم انتقال العمالة الفائضة من القطاع الأولي الى القطاع الصناعي دون تأثر الأول نتيجة لزيادة الانتاجية و يقود التغير في تركيبة الانتاج الى زيادة في معدلات النمو واستثمار أفضل للموارد المتاحة.

وركز أبراموفيتز 1986 على أهمية خلق قطاعات صناعية متقدمة بالتوازي مع تطوير القدرات التقنية كجزء من عملية التحول الهيكلي في الدولة النامية. وبحسب انكتاد 2003 فان المرحلة اللاحقة لعملية التصنيع هي مرحلة تطور قطاع الخدمات الذي سيلعب دور امتصاص العمالة ورفع الانتاجية و الذي سيكون على حساب الصناعة فيما يعرف بتفكيك التصنيع وهي تحدث في المراحل المتقدمة من التنمية ويمكن ان يكون لها أثر سلبي في حال تراجع الطلب وعجز قطاع الخدمات عن امتصاص العمالة الفائضة عن قطاع الصناعة.

ويعتمد تطوير الانتاجية وردم الفجوة مع الدول المتقدمة على عدة عوامل ممن بينها المشاركة في شبكات الانتاج الدولية ورفع المستوى التكنولوجي وتطوير عملية التعلم والتكيف والتي تميزت بها التجربة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية. والتحدي الذي يظهر هنا هو توجه الاستثمار الأجنبي المباشر- الذي يفترض به نقل التقانة

الحديثة- الى قطاعات المواد الأولية كالصناعات النفطية على حساب الاستثمار في البحث والتطوير مما يؤدي الى تراجع امكانيات الابتكار ورفع الانتاجية (سيمولي وكاتز 2001)

أما شينيري الذي درس تطبيقاً امكانية وجود أنماط تنموية فقد استنتج أهمية عملية التراكم رأس المال المادي و البشري في الارتقاء بعملية التنمية، بالإضافة الى التغيير في هيكلية الاقتصاد. ويعتبر أن العملية التنموية تتطلب انتقال من الزراعة الى الصناعة وتراكم متزايد في رأس المال المادي و البشري وتغير في الطلب من الغذاء و الحاجات الأساسية الى السلع المصنعة و الخدمات، و يترافق ذلك مع نمو في المدن وانخفاض في حجم العائلة ومعدل نمو السكان.

نقطة الضعف الرئيسية في منهجية أنماط التنمية هو السببية بين المتغيرات الهيكلية والدخل. كما أن الأنماط التنموية لها شروط عند محاولة الاستفادة منها لدولة معينة. وتلعب الاستراتيجيات التنموية في الدول النامية دوراً أساسياً في تسريع عملية التنمية، وهذه الاستراتيجيات تعتبر متغيرات خارجية في نموذج شينيري. حديثاً ظهرت العديد من الدراسات التي تركز على دور المؤسسات في عملية التحول الهيكلي واللاحق بالدول المتقدمة من خلال تسريع عملية التحول بحيث تسهم من خلال التطبيق الفعال للسياسات في تحقيق معدلات نمو استثمار عالية وتشجيع توطين التقانات الحديثة وتتشابه وظائف المؤسسات الا أن شكل المؤسسات يختلف بحسب كل دولة (رودريك 2004). ان فشل السياسات الصناعية في العديد من الدول النامية كان بسبب النقص في المؤسسات الداعمة وتمثل تجربة شرق آسيا دليلاً على أهمية دور الدولة والمؤسسات في عملية التنمية.

3- المنهجية والنموذج

في هذه الدراسة تم استخدام نموذج شينيري الذي يحدد العلاقة بين مستوى الدخل والتغير الهيكلي. والبحث الحالي يستخدم سلسلة زمنية 1960-2006 مع التركيز على فترة الانفتاح الاقتصادي بعد عام 1990. ومصدر البيانات هو مؤشرات التنمية الدولية. كما سيتم استخدام تقنية البيانات المقطعية والزمنية للحصول على نتائج أكثر دقة.

استخدمت متغيرات التحول الهيكلي كمتغيرات تابعة والمتغيرات المستقلة هي الدخل كمؤشر عن المستوى التنموي والسكان للتعبير عن حجم السوق وميزان التجارة كمؤشر عن تدفق الاستثمارات ومتغيرات الأثر الثابت التي تعبر عن الخصوصيات المتعلقة بكل بلد مثل الثقافة والمؤسسات والسياسات.

$$x_{it} = \beta_1 \ln(y_{it-1}) + \beta_2 [\ln(y_{it-1})]^2 + \beta_3 \ln(pop_{it-1}) + \beta_4 [\ln(pop_{it-1})]^2 + tb_{it} + \mu_i + \lambda t + \varepsilon_{it}$$

حيث x_{it} يمثل متغير التحول الهيكلي التابع خلال الفترة 1960-2006

و y_{it-1} هو الدخل الابتدائي لكل بلد

و pop_{it-1} هو السكان في السنة الابتدائية لكل بلد

tb_{it} هو الميزان التجاري لكل بلد

و μ_i الأثر الثابت لكل بلد

T هو اتجاه الزماني ان وجد

و ε هو المتغير العشوائي

متغيرات التحول الهيكلية يمكن أن تصنف في خمس فئات:

أولاً: الإنتاج الذي يمثل حصة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة الصناعة والخدمات) من الناتج

ثانياً: الطلب ويشمل حصة الاستهلاك العام والخاص والاستثمار و صافي التجارة من الناتج.

ثالثاً : التجارة تركيبة الصادرات والواردات (حصة المواد الأولية والغذاء والسلع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة)

رابعاً: العمالة تركيبة العمالة من حيث القطاعات و التعليم

خامساً : المتغيرات السكانية والاجتماعية :معدل الخصوبة وتوقع الحياة عند الولادة، سكان الحضر الأمية وكثافة السكان.

سيتم استخدام طريقة الزمنية المقطعية تم استخدام لاختبار النموذج وبطريقة المربعات الصغرى مع الأثر

الثابت. وبهدف تخفيف التباين بين الدول التي يتم اختبارها تم وضع بعض المعايير التي تميز بين الدول :

معيار الحجم:

بالاعتماد على شينيري اعتبر أن الدول التي يبلغ سكانها أقل من 20 مليون في عام 1960 تصنف صغيرة

معيار توجه التجارة:

هيكلية الصادرات تعكس طريقة استخدام الموارد المتاحة وهو عامل من خارج النموذج ويعكس السياسات

الحكومية الخارجية، هذا المؤشر يفصل بين الدول التي تستخدم مواردها في التصنيع والتصدير والتي تستخدمها في تصديرها كمواد أولية.

$$TO = [(E_p - E_m) / E] - \left[\left(\hat{E}_p - \hat{E}_m \right) / \hat{E} \right]$$

E_p هي الصادرات الأولية و E_m هي الصادرات المصنعة و E هي اجمالي الصادرات

وبناء على هذا المعيار تم تصنيف الدول الى دول منفتحة على التصدير ودول غير منفتحة على التصدير

معيار توجه الانتاج

يحدد إذا كانت العملية الانتاجية تعتمد على الانتاج الأولي الزراعة والتعدين، أم على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعة التحويلية

$$PO = (V_p - V_m) - (\hat{V}_p - \hat{V}_m)$$

V_p الناتج الأولي (زراعة واستخراجية) و V_m ناتج الصناعة التحويلية

وتم تصنيف الدول الى دول مصنعة ودول أولية

بالتالي أصبح لدينا ستة مجموعات من الدول الكبيرة والصغيرة ، المنفتحة وغير المنفتحة ، والمصنعة والأولية. وقد أظهرت الاختبارات معنوية هذا التصنيفات كما نلاحظ من الجدول 1 مما يساعد في تقليص الانحراف المعياري ضمن كل مجموعة.

4- التقدير وتحليل النتائج :

الجدول 1 يظهر العلاقة بين كل من متغيرات التحول الهيكلي و المتغيرات المستقلة ضمن النموذج وسنركز هنا على علاقة دخل الفرد كمقياس لمستوى التنمية مع المتغيرات الهيكلية. ولتسهيل تفسير النتائج تم احتساب مرونة المتغيرات الهيكلية تجاه الدخل الجدول 2 وهنا تبرز النتائج الرئيسية التالية.

العلاقة بين الدخل و المتغيرات الهيكلية:

• الطلب النهائي:

نلاحظ أن العلاقة بين الاستهلاك و الدخل سلبية بما يتفق مع قانون أنجل وهي معنوية احصائياً الا أن هذه العلاقة أصبحت أضعف منذ التسعينات مما يشير الى انتشار أنماط أكثر ميلاً للاستهلاك (المجمعات الاستهلاكية).

العلاقة مع الاستهلاك الحكومي طردية مما يشير الى توسع الجهاز الاداري للحكومة وانفاقها الجاري مع تقدم مراحل التنمية، لكن الملاحظ منذ التسعينات تحولها الى علاقة عكسية مع انتشار نظريات تقليص حجم الدولة وترشيد الاتفاق العام.

العلاقة مع التراكم الاستثماري و الادخاري طردية قوية ومعنوية الا أن قوة العلاقة تتراجع منذ التسعينات مع توسع أنماط الاستهلاك ، وهناك اتفاق عام على أن عدم القدرة على تحقيق معدلات ادخار واستثمار مرتفعة يعد أحد عوامل ضعف معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يستدعي تغييراً في الاستراتيجيات الاستثمارية و الادخارية في الدول النامية.

العلاقة بين مستوى التنمية والتجارة الخارجية طردية و معنوية ووتتطور مع الزمن الا أن تركيبة هذه التجارة تلعب دوراً أساسياً في الانتقال الى مستويات تنمية أعلى.

• القطاعات الاقتصادية:

العلاقة مع القطاع الزراعي عكسية ومعنوية وتنسجم مع طرح لويس ولم تتغير العلاقة بعد التسعينات الا أن العينة لا تشمل بيانات فترة أزمة الغذاء العالمية التي قد تنعكس على دور الزراعة في عملية التنمية.

أما الصناعة التحويلية فالعلاقة لكامل الفترة طردية وكما تؤكد الدراسات الحديثة بأن الدول النامية التي حققت معدلات نمو متسارعة كانت تعتمد على قطاع كبير للصناعة التحويلية ومن ضمن التحويلية تعد العلاقة الأقوى مع الآلات والمعدات ووسائل النقل ثم الكيماوية ثم الغذائية وعكسية مع النسيجية. الا أن العلاقة منذ التسعينات تظهر تغيراً جذرياً حيث العلاقة مع الصناعة التحويلية وكافة مكوناتها أصبحت سلبية مما يشير الى امكانية انتشار ظاهرة تفكيك التصنيع في الدول النامية رغم أنها ظاهرة مرتبطة بالدول الأكثر تقدماً. هذا التراجع رافقه تحسن في العلاقة الطردية مع قطاع الخدمات الذي يتسم بانتاجية ضعيفة في المراحل الأولى للتنمية ان هذه الظاهرة تستحق الدراسة بشكل معمق وقد تؤثر على قدرة البلدان النامية على اللحاق بالدول الأكثر تقدماً.

• التجارة:

العلاقة عكسية مع الصادرات الزراعية والغذائية والوقود والمواد الاستخراجية لكنها طردية مع الصادرات الصناعية مما يعكس طريقة تخصيص الموارد ضمن الاقتصاد فكلما كانت الموارد توجه نحو السلع الصناعية ذات القيمة المضافة العالية قاد ذلك الى مستويات تنمية أعلى. مع التسعينات بدأت صادرات النفط والصادرات المنجمية تلعب دوراً طردياً مع مستويات التنمية مع حفاظ الصادرات الصناعية على علاقتها الطردية بدخل الأفراد ولكن بمرونة أقل. ان ارتفاع اسعار النفط وتحسن الشروط التجارية للمواد الأولية كان له دور في تحسن العلاقة بين الصادرات الأولية والتنمية.

• العمالة:

العلاقة بين دخل الفرد والعمالة الزراعية عكسية ومعنوية واستمرت كذلك منذ التسعينات. أما العمالة الصناعية فهي علاقة طردية في كامل العينة أما منذ التسعينات أصبحت العلاقة عكسية مما يعزز فرضية تفكيك التصنيع منذ الانفتاح الاقتصادي في التسعينات. بالمقابل فالعلاقة بين حصة الخدمات من العمالة ودخل الفرد طردية وتحسنت منذ التسعينات.

معدل مشاركة الاناث في قوة العمل يتناسب طردياً مع الدخل واستمر كذلك بعد التسعينات أما مشاركة الذكور فالعلاقة طردية ضعيفة لكامل العينة وعكسية منذ التسعينات.

• المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية:

العلاقة بين الدخل ومعدل الخصوبة الاجمالي عكسية ، والعلاقة بين توقع الحياة عند الاناث و الذكور طردية في كامل الفترة و منذ التسعينات. بينما العلاقة طردية ومعنوية مع الالتحاق بالتعليم ومع معرفة القراءة والكتابة عند الشباب.

والعلاقة عكسية مع معدلات البطالة، الا أن العلاقة طردية مع معامل جيني و ازدادت العلاقة قوة منذ التسعينات أي ان ارتفاع دخل الفرد يترافق بسوء أكبر في عدالة التوزيع.

5- مقارنة الحالة النمطية مع الفعلية للتحوّل الهيكلي في سورية:

من خلال تعويض الدخل الحالي في سورية وعدد السكان في المعادلة المقدرة نحصل على التركيب الهيكلي المعياري لكل من المتغيرات الهيكلية ومع مقارنته مع المتغيرات الفعلية في سوريا يمكن معرفة أهم نقاط الاختناق واهم المزايا في التركيب الهيكلي الحالي للاقتصاد السوري.

في المرحلة اللاحقة نأخذ نموذج مستهدف يتضمن الدخل المرغوب للفرد على المدى البعيد و الاستراتيجية المرغوبة ثم نعوض هذه النماذج في المعادلة المقدرة لنحصل على الهيكل المستهدف لسورية على المدى البعيد ما يعطي دلائل للعملية التنموية على المدى البعيد.

من الجدول 3 نلاحظ من خلال مقارنة النمط المعياري مع الفعلي فان الاقتصاد السوري يحقق تفوقاً في مجال الادخار والاستثمار والتجارة الخارجية ويضاف الى ذلك معدلات ايجابية للتعليم والامية توزيع الدخل. الا أنه يعاني من ضعف في حصة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج ومن العمالة. من جهة أخرى فان معدل مشاركة في قوة العمل يعد ضعيفاً خاصة عند الاناث كم أن معدلات البطالة تعد مرتفعة نسبياً.

أما اذا أردنا المقارنة مع الفئة المستهدفة للمستقبل أي مع الدول الصغيرة والمصنعة والمنفتحة مع دخل يبلغ 5000 دولار للفرد باسعار \$2000 (قريب من دخل الفرد في ماليزيا وتركيا) هنا تظهر الايجابية الرئيسية المتعلقة بتوقع الحياة عند الأفراد الا أن الفجوات تصبح أكبر فيما يتعلق بمعدلات الاستثمار و الادخار و مشاركة في قوة العمل و الصناعة التحويلية ونسب الأمية و التمدن. ويتطلب للحاق بدخل الفرد في ماليزيا عام 2008 الى معدل نمو دخل الفرد 6.3% للعشرين سنة القادمة أي معدل نمو اجمالي 8.5%. وهذا يتطلب رفع معدلات الانتاجية بشكل كبير.

6- التغيرات الهيكلية والخطة الخمسية العاشرة :

الطلب النهائي:

أهم ما يميز الطلب النهائي هو التراجع النسبي للاستثمار العام والخاص والذي يخالف استهدافات الخطة ويؤثر جوهرياً في عملية التحوّل الهيكلي فالتراكم في المرحلة الحالية من التنمية في سورية يعد من أهم مصادر النمو. ويظهر هنا دور المؤسسات كعامل حاسم في تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تحسين كفاءة الادارة العامة والمساءلة ووضوح السياسات الحكومية والشفافية.

التركيب القطاعي:

في الخطة العاشرة وضعت الصناعة التحويلية على رأس الأولويات القطاعية وازدادت بالفعل حصة الصناعة التحويلية من الناتج الذي تركز نموه في المدن الصناعية الجديدة الا أن نسبة قطاع الصناعة التحويلية لا تزال متدنية. بالمقابل تراجع حصة الزراعة نتيجة لأزمة الجفاف و السياسات الزراعية غير الفعالة خاصة فيما يتعلق بتغيير تركيبة المحاصيل على المستوى الوطني وآليات الري الحديث ومعالجة التجاوزات على المياه الجوفية. مما قاد الى هشاشة في وضع الأمن الغذائي الامر الذي يحتاج الى اعادة النظر في سياسات الأمن الغذائي بالاعتماد على رفع الانتاجية و استدامة الموارد.

واستطاعت الخطة نسبياً تجاوز أزمة التراجع في الانتاج النفطي من خلال نمو الصناعة التحويلية وبقية القطاعات الخدمية كما دفع التراجع النفطي الى تنوع في مصادر التمويل في المالية العامة وتزايد نسبة الصادرات غير النفطية.

أما قطاع الخدمات ومع استثناءات في قطاع الاتصالات والقطاع المالي فقد استمر باننتاجية ضعيفة وتركز فيه قسم كبير من العاملين في القطاع غير المنظم .
التجارة:

تحسنت الصادرات غير النفطية وتمكنت من مواجهة مشكلة تراجع الصادرات النفطية وتحسنت شروط التجارة مما يعكس القدرات الكامنة للاقتصاد الوطني. لكن لا تزال المكونات ذات القيمة المضافة العالية منخفضة من إجمالي الصادرات.
العمالة:

لا تزال حصة الصناعة التحويلية من العمالة منخفضة كما تعاني تركيبة القوى العاملة من جهة المستوى الدراسي حيث النسبة العالية لذوي التأهيل المنخفض. وفي تحد رئيسي للخطة العاشرة تراجع نسبة مشاركة الذكور والاثاث في قوة العمل كما لم تتكمن الخطة من خلق فرص العمل اللازمة للمرحلة مما يشكل تحدياً مستقبلياً للخطة الحادية عشرة.
المؤشرات الاجتماعية

يعتبر ازدياد الفقر والبطالة والأمية من المؤشرات السلبية في الفترة السابقة بالمقابل ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي مما يعد مؤشراً ايجابياً.

بالمحصلة فان رفع الانتاجية في الاقتصاد الوطني بحاجة الى اهتمام أكبر بالتصنيع وبناء القدرات التقانية وتوفير المؤسسات القادرة على حضارة بيئة استثمارية نشطة. وهذا يتطلب بالضرورة التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري كمصدر أساسي للنمو على المدى البعيد وما يتطلبه ذلك من تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والشروط المعيشية مثل السكن والبنى التحتية وضمان توفر الفرص المتكافئة للجميع من خلال مؤسسات شفافة

ومحترفة. وهذا لا يعني عن الاهتمام بعملية التراكم الرئيسية من خلال زيادة الادخار والاستثمار وتطوير النظام المالي لتخصيص أمثل للموارد.

7- المراجع

بالعربية:

هيئة تخطيط الدولة في سورية: الخطة الخمسية العاشرة.
المكتب المركزي للإحصاء في سورية : احصاءات مختلفة.

بالانكليزية:

- Abramovitz M (1986). Catching-up, forging ahead, and falling behind. *Journal of Economic History*, 46(2).
- Balassa, Bela. 1979. "A stages approach to comparative advantage ". In Irma Adelman ed., economic growth and resources, vol. 4, national and international policies. London: Macmillan.
- Cimoli M and Katz J (2001). Structural reforms, technological gaps and economic development. Mimeo.<http://www.druid.dk/conferences/nw/paper1/cimoli-katz.pdf>.
- Gerschenkron A (1962). *Economic Backwardness in Historical Perspective*. Cambridge, MA, Belknap Press of Harvard University Press.
- Kaldor N (1967). *Strategic Factors in Economic Development*. Ithaca, NY, Cornell University, W. F. Humphrey Press.
- Krugman P (1990). A 'technology gap' model of international trade. In: Krugman P, *Rethinking International Trade*. Cambridge, MA and London, MIT Press.
- Kuznets S (1955). Economic growth and income inequality. *American Economic Review*, 45.
- Learner, E. 1984: sources of international comparative advantage. Cambridge, mass . MIT press.
- Lucas R (1993). Making a miracle. *Econometrica*, 61.
- Maddison A (2001). *The World Economy: A Millennial Perspective*. OECD Development Centre Studies, Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development.

- Nelson RR and Pack H (1999). The Asian miracle and modern growth theory. *Economic Journal*, 109.
- Nelson RR and Winter SG (1982). *An Evolutionary Theory of Economic Change*. Cambridge, MA, Harvard University Press.
- Pieper U (2000). Deindustrialisation and the social and economic sustainability nexus in developing countries: cross-country evidence on productivity and employment. *Journal of Development Studies*, 36.
- Ros J (2000). *Development Theory and the Economics of Growth*. Ann Arbor, MI, University of Michigan.
- Rowthorn R and Ramaswamy R (1999). Growth, trade and deindustrialization. *IMF Staff Papers*, 46. Washington, DC, International Monetary Fund.
- Rowthorn R and Wells JR (1987). *De-Industrialization and Foreign Trade*. Cambridge, Cambridge University Press.
- UNCTAD 2003: "TRADE AND DEVELOPMENT REPORT".

الجدول 1: نتائج النموذج (فقط نتائج الطلب النهائي)

الطلب النهائي							
الإدخال المحلي	الواردات	الصادرات	الاستثمار	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك الخاص	العينة الإجمالية	
-						الثابت	
107.09	-17.25	-17.25	-92.90	24.15	186.50		
** -21.82	* -2.46	* -2.46	** -20.19	** 7.35	** -34.17		
						لغاريتم حصة الفرد من الناتج	
25.11	2.09	2.09	21.81	-3.56	-22.12		
** 18.08	1.04	1.04	** 17.11	** -3.80	** -14.26		
						مربع لغاريتم حصة الفرد من الناتج	
-1.13	0.50	0.50	-0.95	0.31	0.85		
** -11.93	** 3.61	** 3.61	** -11.02	** 4.83	** 7.99		
						لغاريتم السكان	
2.13	1.53	1.53	1.34	-1.71	-0.91		
** 2.94	1.46	1.46	* 2.01	** -3.51	-1.12		
						مربع لغاريتم السكان	
0.74	-0.16	-0.16	0.70	0.15	-0.94		
** 7.37	-1.14	-1.14	** 7.16	* 2.24	** -8.34		
						الميزان التجاري	
0.66	-0.66	0.34	-0.29	-0.11	-0.55		
** 70.26	** -48.25	** 25.33	** -33.93	** -17.54	** -52.87		
0.88	0.88	0.87	0.65	0.70	0.87	R-squared	
235.54	232.87	219.76	52.72	76.30	215.29	F-statistic	
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	Prob(F-stat)	
5096	5213	5213	4668	5158	5033	N	
** 27.23	** 116.61	** 116.61	** 31.74	** 60.11	** 46.64	Test for F.E: Cross-section F	
						اخبار الحجم	
-1.07	-0.45	-0.45	-0.61	0.88	-0.60		
** -4.42	-1.28	-1.28	** -2.84	** 5.30	* -2.08		
						اختبار الانفتاح	
3.64	13.70	13.70	2.77	2.79	-6.07		
** 26.63	** 62.14	** 62.14	** 21.65	** 30.44	** -38.42		
						اختبار التصنيع	
0.02	5.48	5.48	0.45	0.98	-0.85		
0.15	** 19.16	** 19.16	** 2.94	** 9.87	** -4.42		

الجدول 2: مرونة المتغيرات الهيكلية بالنسبة لدخل الفرد للفترتين 1960-2006 و 1990-2006

أولي		صناعي		الصغيرة		الاجمالي		
90-06	60-06	90-06	60-06	90-06	60-06	90-06	60-06	
								المرونات
-0.13	-0.09	-0.01	-0.12	-0.08	-0.11	-0.05	-0.11	الاستهلاك الخاص
0.04	0.03	-0.23	0.03	-0.14	0.13	-0.15	0.11	الاستهلاك الحكومي
0.26	0.30	0.14	0.33	0.25	0.23	0.17	0.27	الاستثمار
0.20	0.19	0.59	0.49	0.45	0.33	0.48	0.35	الصادرات
0.16	0.16	0.54	0.44	0.38	0.28	0.41	0.30	الواردات
0.49	0.41	0.22	0.28	0.51	0.36	0.32	0.34	الادخار المحلي
0.05	0.20	-0.26	0.24	-0.14	0.17	-0.16	0.17	الصناعة والتعدين
-0.03	0.12	-0.37	0.22	-0.26	0.01	-0.24	0.18	الصناعات التحويلية
0.18	0.26	-0.44	0.27	-0.25	0.49	-0.20	0.38	الصناعات الكيماوية
-0.03	0.13	-0.08	-0.44	-0.12	0.20	-0.04	0.08	الصناعات الغذائية
0.06	0.23	-0.45	-0.44	-0.32	-0.07	-0.32	-0.02	النسجية
0.33	0.10	-0.47	1.03	-0.56	0.18	-0.40	1.00	الآلات والمعدات
-0.22	-0.20	0.05	-0.18	-0.03	-0.28	-0.08	-0.04	تحويلية أخرى
-0.21	-0.27	-0.48	-0.44	-0.44	-0.30	-0.31	-0.29	الزراعة
0.06	-0.01	0.25	-0.05	0.24	0.02	0.21	0.01	الخدمات
-0.57	-0.50	-0.70	-2.07	-0.53	-1.40	-0.65	-1.53	صادرات زراعية
-0.23	-0.25	-0.99	-0.41	-0.61	-0.32	-0.59	-0.30	صادرات غذائية
0.61	0.72	0.90	-0.79	0.31	-0.21	0.22	-0.30	صادرات نفطية
0.38	0.59	1.04	1.16	1.20	1.83	1.30	1.82	صادرات مصنعة
1.62	-0.54	0.37	0.26	0.96	-0.20	0.78	-0.32	صادرات منجمية
0.18	0.18	0.56	0.46	0.41	0.30	0.45	0.32	التجارة
-0.45	-0.37	-0.55	-0.64	-0.70	-0.61	-0.52	-0.52	العمالة في الزراعة
0.22	0.36	-0.28	0.07	-0.07	0.15	-0.13	0.15	العمالة في الصناعة
0.11	-0.01	0.30	0.14	0.24	0.09	0.24	0.10	العمالة في الخدمات
0.20	0.13	0.08	0.21	0.10	0.16	0.10	0.13	مشاركة قوة العمل اناث
0.00	0.01	-0.07	0.03	-0.04	0.01	-0.04	0.01	مشاركة قوة العمل ذكور
0.08	0.06	-0.01	0.10	0.02	0.08	0.02	0.06	مشاركة قوة العمل
0.03	-0.03	-0.07	-0.05	-0.07	-0.09	-0.03	-0.07	معدل الخصوبة الاجمالي
0.07	0.06	0.07	0.05	0.06	0.04	0.06	0.04	توقع الحياة اناث

0.08	0.06	0.10	0.07	0.08	0.04	0.08	0.05	توقع الحياة ذكور
0.08	0.06	0.09	0.06	0.07	0.04	0.07	0.04	توقع الحياة
-0.01	0.01	0.58	2.38	0.95	2.78	0.84	2.40	كثافة السكان
0.62	0.59	0.27	0.06	0.37	0.24	0.39	0.25	التمدرس
-1.12	-1.24	-0.75	-0.80	-0.73	-1.07	-0.72	-0.92	البطالة
0.10	0.19	0.05	0.07	0.07	0.10	0.07	0.13	التمدن
0.08	0.07	0.09	-0.18	0.18	0.09	0.12	0.04	جيني
0.00	0.02	-0.02	-0.05	0.05	-0.03	0.04	0.00	الأمية عند الكبار
-0.05	-0.01	-0.14	-0.20	0.03	-0.02	-0.03	-0.05	الأمية عند الشباب

الجدول 3: مقارنة بين التركيب الهيكلي النمطي والفعلي لسورية ومقارنته بالتركيب الهيكلي عند دخل \$5000 للفرد سنوياً

10000	5000	الفعلي	1400	1000	500	100	
63.00	62.17	64.00	71.25	74.82	78.88	89.18	الاستهلاك الخاص
15.92	16.67	15.00	10.64	11.01	10.82	12.66	الاستهلاك الحكومي
21.80	24.05	20.00	19.33	18.73	16.69	9.94	الاستثمار
22.64	35.85	33.00	19.39	20.33	18.14	10.41	الصادرات
24.00	39.57	39.00	21.20	25.04	24.90	23.76	الواردات
20.86	21.05	21.00	16.53	13.23	9.53	-1.56	الادخار المحلي
32.28	35.41	26.00	30.94	29.08	25.40	12.02	الصناعة والتعدين
19.56	21.09	5.00	17.47	16.07	13.74	6.07	الصناعات التحويلية
1.55	1.79		1.48	1.20	0.94	0.05	الصناعات الكيماوية
4.77	3.52		5.08	6.06	5.76	3.87	الصناعات الغذائية
1.68	2.14		2.35	2.24	2.01	0.77	النسيجية
3.06	3.83		1.13	0.56	0.33	0.73	الآلات والمعدات
7.97	8.53		6.38	5.58	4.62	1.93	تحويلية أخرى
7.28	8.46	23.00	18.27	22.23	29.28	50.23	الزراعة
60.83	56.22	51.00	50.81	48.75	44.85	35.29	الخدمات
1.41	1.18		0.86	1.42	1.48	1.76	صادرات زراعية
3.52	3.35		3.58	4.38	4.21	3.01	صادرات غذائية
0.85	1.40		1.21	0.96	0.80	0.06	صادرات نفطية
7.39	17.32		2.62	2.13	1.48	1.63	صادرات مصنعة
0.85	1.18		0.84	0.87	0.76	0.28	صادرات منجمية
47.62	74.92		41.57	46.88	43.94	32.27	التجارة
8.75	16.11	20.00	28.29	32.80	43.23	73.16	العمالة في الزراعة
28.61	33.20	15.00	23.35	21.09	16.58	2.07	العمالة في الصناعة
63.70	52.02	65.00	47.25	45.42	36.70	10.71	العمالة في الخدمات
53.80	53.90	21.00	46.60	49.62	56.86	88.86	مشاركة قوة العمل اناث
81.51	77.91	78.00	82.07	83.22	85.18	92.31	مشاركة قوة العمل ذكور
67.72	64.84	50.00	64.21	66.12	70.35	88.56	مشاركة قوة العمل
2.31	2.32	3.30	4.04	4.47	5.28	7.47	معدل الخصوبة الاجمالي
77.24	74.57	76.00	65.41	62.47	56.49	39.84	توقع الحياة اناث

71.64	67.97	72.00	61.05	58.38	53.01	38.08	توقع الحياة ذكور
74.15	71.31	74.00	63.06	60.22	54.62	39.12	توقع الحياة
37.16	197.08	115.00	65.89	46.47	52.99	74.80	كثافة السكان
99.43	93.82	72.00	61.87	56.21	39.61	-5.37	التمدرس
8.84	12.27	11.00	8.95	8.33	6.74	0.52	البطالة
71.36	63.64	54.00	51.09	45.87	34.47	1.35	التمدن
42.99	32.84	34.00	49.22	48.78	45.17	27.23	جيني
99.34	94.00	83.00	78.48	76.01	64.81	31.35	الأمية عند الكبار
99.09	98.07	94.00	89.98	86.50	77.52	47.37	الأمية عند الشباب

التحولات الهيكلية في إطار الخطة الخمسية العاشرة

الأستاذ ربيع نصر

8

23/2/2010